# الجلسة الثالثة والثلاثون

- التاريخ : الثلاثاء 2 جمادى الأول 1419 (98/08/25).
- الرئاسة : السيد عبد السلام بروال الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ساعة وربع ابتداء من الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق صباحاً.
- جدول الأعمال : الأسئلة الشفهية.

* السيد عبد السلام بروال الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة وقبل التطرق إلى المواضيع المدرجة ضمن حصة الأسئلة الشفوية أعطي الكلمة للسيد أمين الجلسة ليطلع السادة المستشارين على ماآستجد من مراسلات وردت على مكتب المجلس، فليتفضل السيد الأمين مشكورا.

* السيد أمين الجلسة :

شكرا للسيد الرئيس،

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس من 18 غشت 98 إلى 28 منه: عدد الأسئلة الشفوية 8. عدد الأسئلة الكتابية 5.

وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين،

نبدأ حصة الأسئلة الشفوية بسؤال وهو أول سؤال من فضلك منك مازال ماعطتكمش الكلمة أشن هو الإطار ديال التدخل؟... سنبلغ مضمون هذا السؤال... شكرا للسيد المستشار المحترم، سنبلغ مكتب المجلس... شكرا السيد المستشار، شكرا للسيد المستشار المحترم.

كما قلت نستهل حصة الأسئلة الشفهية بالسؤال الفريد المتعلق بالأسئلة الآنية وهو مقدم من طرف السادة المسشتارين المحترمين السيد عيد الإلاه القباج، إبراهيم الحب وعفاف بوعيدة، المختار القادري، مولاي أحمد السرغيني، الصاخي محجوبي والمستشار السيد الطيب عياد، ويتعلق السؤال بإشكالية تمديد مقتضيات الضمان الاجتماعي على قطاع الصناعة التقليدية، فليتفضل أحد السادة المستشارين. السيد عبد الإلاه القباج على مأظن، تفضلوا.

* المستشار السيد عبد الإلاه القباج :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني ، أخواتي المستشارين،

صدر في شهر أبريل 1993 مرسوم تطبيقي متعلق بتمديد الضمان الإجتماعي لأجراء المقاولات الحرفية، وإذا كانت فلسفة التغطية الإجتماعية والصحية تعتبر مبدءا عاما ومتفقا عليه ويدخل في صميم أعرافنا، فإن منتخبي القطاع ينتظرون بنفس الرؤيا لهذا الموضوع بل ويطالبون دائما بتحسين الظروف الإجتماعية لكافة العاملين في قطاع الصناعة التقليدية وآعتمادا على دراستين كانت إدارة الضمان الإجتماعي طرفا في إنجازهما فقد تبين أن القطاع الحرفي يضم عدة فئات وشرائح آجتماعية منها الصناع التقليديون غير الأجراء والأجراء والمساعدون والمساعدون العائليون والمأجورون الموسميون والمتدربون وأصحاب الطريحة والصناع بالنسبة المائوية.

غير أن الإشكالية المطروحة بحدة في هذه الظرفية الحرجة التي شرع فيها وبطريقة تعسفية ومستعجلة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في إجراء متابعات وإجبار المعنيين من الصناعة التقليدية بالمرسوم المذكور أعلاه بالتسجيل في الضمان الإجتماعي.

إن الصناعة التقليدية، أيها السادة والسيدات، تعيش أزمة خانقة آقتصادية يعرفها الجميع والمسؤولون الحكوميون وأعوان تمام الوعي بوضعية هذا القطاع الذي يقف في مفترق الطرق بين مقومات العولمة والعصرنة والحداثة وبين آلياته التقليدية التي تجعل منه آقتصادا معيشيا أكثر منه اقتصادا قويا يتوفر على ميكانيزمات المقاومة والمناعة في وجه متغيرات الإقتصاد العالمي.

وقد قام ممثلي القطاع على مستوى الحوار الإجتماعي بدق ناقوس الخطر عدة مرات وفي جميع المناسبات في مسألة الضمان الإجتماعي بالذات مؤكدين على طابع التضامن المهني والإجتماعي الذي يميز العلاقات بين المعلمين والمساعدين.

وكبديل مرحلي وآختياري تم الإتفاق من خلال وثيقة رسمية ممضاة من طرف السيد الوزير الأول السابق والغرف المهنية على العمل بمنتوج آجتماعي جديد ألا وهو الضمان الحرفي، هذا النظام الإختياري الذي يوفر مجموعة من الخدمات التأمينية المرتبطة بمعاشات التقاعد وتعويضات يومية عن فقدان الدخل بسبب الإستشفاء وتأمين الممتلكات.

ورغم كل هذه المجهودات والمحاولات والمبادرات الحسنة فإن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بعد أن تفهم الوضعية في مرحلة معينة على إثر الإجتماعات المتكررة التي عقدها ممثلو القطاع مع الصندوق المذكور ومع وزارة التشغيل والوزراء الوصية آنذاك أستمر مجددا في حملة المتابعات بشكل يضر مصالح الصناع ولربما سيعصف بآخر مصادر عيشهم.

وإزاء هذا الوضع الخطير الذي يستأثر بأهتمام الرأي العام الوطني والذي كان موضوع اعتصامات عديدة في مهن الزرابي مثلا والذي لايبشر بالخير بالنسبة للمقاولات التي تناضل بأستماتة في سبيل البقاء فإن السؤال الآني الموجه إلى سيادة الوزير هل بإمكان الحكومة الموقرة وهي التي تدرك بعمق هشاشة قطاع الصناعة التقليدية أن توقف مرحليا العمل بالمرسوم التطبيقي المشار إليه في أفق البحث عن صيغة جديدة بشكل مرن غير ضار بتاتا بقطاع الصناعة التقليدية بمختلف مكوناته وخاصياته وهياكله الإنتاجية، علما أن الظهير الشريف المؤسس لصندوق الضمان الإجتماعي يمكن أن يبقى مفتوحا لكل مقاول في القطاع يرغب في المساهمة بكل تلقائية في النظام المعمول . وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم.

* السيد حسن الماعوني كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

أشكر السيد عبد الإلاه القباج والمستشارين الستة الآخرين الذين أعطوني هذه الفرصة لنتكلم مرة أخرى على هذا الموضوع المهم المتعلق بتطبيق مقتضيات المرسوم ديال 28 أبريل 93 في قطاع الصناعة التقليدية.

وكنت في المرة السابقة أمام مجلسكم الموقر أعطيت بتفصيل الأسباب التي جعلتنا نقتنع بأن مرسوم 29 أبريل، هذا، تطبيقه لايلائم قطاع الصناعة التقليدية ويمكن لي أن أؤكد لكم أن جميع الأطراف المعنية بهذا الموضوع كلها توصلت إلى هذا الحل، وإلى هذه النتيجة.

ولهذه كلنا متفقين بأن يكون آجتماع أو سلسلة من الإجتماعات ليبحث فيها ونجد فيها التطبيق الملائم المرسوم على قطاع الصناعة التقليدية.

فالتطبيق الملائم يجب أن يوجد في مدة وجيزة لكي لانبقى كما سبق، نجروا وراءنا هذا المشكل لمدة تجاوزت أربعة سنوات. فيجب حل المشكل في مدة معقولة لاتتجاوز أربعة شهور والتي يمكن أن يكون فيها الحل النهائي ونوجدوا التطبيق الملائم لهذا المرسوم في قطاع الصناعة التقليدية.

إنما قبل أن نجد هذا التطبيق الملائم وقبل أن نقوم بهذه الإجتماعات كلها، هذه السلسلة من الإجتماعات، لانرى مانعا بأن يكون التريث في تطبيق المرسوم المذكور. بهذه المناسبة، أحث ممثلي المهنيين أن يشاركوا بصفة فعالة كما هي العادة في هذه الاجتماعات المقبلة إن شاء الله. والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم،

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

* المستشار السيد عبد الإلاه القباج :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أود أولا أن أشكركم وأشكر عبركم الحكومة على تفهمها وإدراكها لطبيعة وحجم هذه الإشكالية الخطيرة، هذا التفهم الذي يزيل الهاجس الخطير الذي يشغل بال الصناع التقليديين عبر التراب الوطني.

السيد الوزير، إن للصانع التقليدي فنيا كان أو خدماتيا همه الآن هو أن يضمن قوت أولاده ويربيهم تربية حسنة، حيث نجد من صلب الصناع التقليديين شخصيات وطنية منها أطباء ومهندسين وعلماء وغيرهم من الكفاءات في مختلف حقول المعرفة والصناعة التقليدية كما تعلم السيد الوزير، التي تتكون من مليون و500 ألف أسرة آعتادت أن تعمل في هدوء وإخلاص ووفاء بدون أن ترهق ميزانية الدولة بصفة أو أخرى رغم أنها تعيش حالة صمود في معركة البقاء والإندماج التدريجي في الإقتصاد المتطور مع تمسكها بالمحافظة على مقومات الثرات الأصيل.

قطاع الصناع التقليدية كان من اللازم إعفاؤه حتى من الضرائب على غرار قطاع الفلاحة نظرا لتشابه خاصياتهما وظرفيتهما إن الصناع التقليديين وهم الرعيل الأول للحركة الوطنية بالمغرب ومن دكاكنهم مدابغهم وفنادقهم آنطلقت الخلايا والشعارات الوطنية الأولى للمطالبة بآستقلال المغرب ورجوع المغفور له محمد الخامس طيب الله تراه إلى أرض الوطن.

إنهم يستحقون كل العناية والإهتمام من قبل الحكومة الموقرة الجديدة على غرار العناية السامية التي يحظون بها من قبل عاهل البلاد جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده الذي يكن عطفا

مولويا خاصا لهذه الأسرة ذات الوطنية الحنيفة الصادقة. ونحن كما طالبتم السيد الوزير كمنتخبين على مختلف المستويات المهنية مستعدون للفتح معكم وفي أقرب وقت ممكن، ملف التغطية الإجتماعية من جديد وإيجاد حلول ناجعة للإشكال المطروح وذلك إنصافا للقطاع وذويه.

علما أن السيد الوزير، وهذه ليس من باب النكتة، الآن لما إدارة السجون تقوم بمعرض لمنتوجات الصناعة التقليدية فالكل ينبهر أمام المنتوجات والجودة، فالسرفي ذلك هو أن جل المعتقلين من الصناع التقليديين إما لسبب الكراء أو الضريبة أو الاكراه البدني من الضمان الإجتماعي وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم تفضلوا،

* السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية :

فعلا قطاع الصناعة التقليدية والصناع التقليديين بصفة يستحقون كل عناية ولذا نحن نعرف عناية صاحب الجلالة لهذا القطاع، ونتمنى أن تبدأ هذه الإجتماعات إن شاء الله في آخر شتنبر أو بداية أكتوبر، وأن يكون فيها كما قلت مشاركته الممثلين المهنيين ونصل إلى نتيجة إن شاء الله، تعود بالخير على القطاع ككل والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

ننتقل الآن إلى باقي الأسئلة العادية وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين السيد عبد اللطيف أبدوح والسيد محمد الأنصاري لطرح سؤالهما المشترك المرتبط بقطاع الثقافة والمتعلق بالعناية بالمآثر التاريخية فليتفضل أحد السادة المستشارين :

* السيد المستشار عبد اللطيف أبدوح :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لاتخفى على سيادتكم السيد وزير الشؤون الثقافية الأهمية التاريخية والثقافية والحضارية للمآثر التاريخية التي تزخر بها مدننا العتيقة والعريقة كمراكش وفاس ومكناس وأهمية المبالغ المالية التي تحصل عليها وزارة الثقافة من خلال واجبات الدخول التي يؤديها الزوار بأعتبار المآثر التاريخية منتوج ثقافي وحضاري مهم.

إلا أن هذه المآثر التاريخية يعرف بعضها تدهورا ملحوظا مما ينعكس سلبا على محيطه. فالمآثر التاريخية تعرف بعضها تدهورا ملحوظا مما ينعكس سلبا على محيطه وفضائه ويؤثر في عمق مغزاه وحمولته المعنوية والمادية وخير مثال على ذلك أسوار المدينة العتيقة لمراكش التي تصادف هذه السنة مرور حوالي 9 قرون على بنائها فهي عرضة للتهديم والتدهور بل طمس جزء من معالمها، هذا الإهمال التي تعرفه هذه الأسوار بالخصوص. هذا مثال من ضمن الأمثلة التي ممكن أن تكون في مختلف المدن المغربية. هذه الأسوار تعرف إهمالا ملحوظا، بل أكثر من هذا تضم هذه الأسوار مجموعة من الأبواب التاريخية، وهذه الأبواب التاريخية رغم حضورها وحمولتها التاريخية فهي غير معروفة ولم تعرف أي اهتمام أو عناية من طرف وزارتكم.

لذا نسألكم السيد الوزير، عن ماهي التدابير والإجراءات التي تنوي وزارتكم القيام بها لحماية المآثر التاريخية بصفة عامة وأسوار هذه المدينة العتيقة التاريخية، مدينة مراكش، بصفة خاصة؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر في البداية السيد المستشار المحترم لإثارته لهذه النقطة الهامة والتي نعتبرها أساسية في برنامج الوزارة والمتعلقة بالمآثر التاريخية.

بالطبع نحن نقاسم السيد المستشار المحترم رأيه في كون هذه المآثر هي اليوم من أهم مايميز حضارتنا المغربية وهي أيضا أحد الحظوظ المهمة بالنسبة للتنمية المحلية. لايخفى عليكم أن هذه المآثر تعتبر بؤرة لأستجلاب الإهتمام العالمي السياحي ولكن أيضا الإهتمام الثقافي والإهتمام العلمي. والمغرب غني والحمد لله بهذه المآثر إلا أن صيانة هذه المآثر يطرح مشاكل كبيرة على مستوى التمويل وعلى مستوى الدراسات وعلى مستوى تنظيم التدخلات.

فعلى مستوى التمويل يجب أن لانغالط أنفسنا فحجم هذه المآثر يستدعي مشاركة واسعة الأطراف متعددة وهذه الأطراف المتعددة تنطلق من وزارة الشؤون الثقافية كهيئة حكومية مسؤولة عن هذا القطاع ولكن تمتد أيضا للمجالس المنتخبة وللجهات وأيضا إلى القطاعات الإقتصادية والقطاع الخاص وللرعاية الثقافية. وقد حددنا

في برنامج استعجالي ماهي المآثر التي تستدعي اليوم تدخلا عاجلا إما بواسطة الهيئة الحكومية أو بواسطة اتفاقيات أبرمناها مع عدد من الجهات المحلية أومن خلال الرعاية الثقافية التي حققت في بلادنا تقدما ملحوظا وطورت تدخلها في مجال المآثر التاريخية ولأدل على ذلك مما جرى في مدينة فاس وغيرها من المدن المغربية.

وأود أن أنبه إلى أن مداخيل الصندوق الوطني للعمل الثقافي من هذه المآثر، بالرغم من أهميته هو محدود للغاية إذ لايتعدى في أحسن الأحوال 15 مليون درهم في السنة وهو مبلغ لايفي إطلاقا بمهام الصيانة يكفي أن أعطيكم مثالا على ذلك، فالمتر الواحد من السور يكلف ترميمه حوالي 3000 درهم والبناية التاريخية المتوسطة يكلف ترميمها وصيانتها حوالي ثلاثة ملايين درهم، فإذن لايمكن أن نفي بحاجيات الصيانة والترميم فقط من خلال هذا الصندوق.

ولكن مع ذلك من التدابير المستعجلة التي اتخذناها في الوزارة هي تنمية موارد هذا الصندوق والبحث عن الطرق الكفيلة بتنمية هذه الموارد ومحاربة التملص ومحاربة الغش في هذه المداخيل وتنمية أيضا المدخول السائح الأجنبي من هذه المآثر.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة مع إطار تعقيب للأستاذ الأنصاري.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

أولا أشكر السيد الوزير على جوابه الذي بحق شافي ولكن مقتضب نظرا للوقت إلا أنني أود بهذه المناسبة أن أنوه بما يقوم به السيد الوزير رغم حدودية إمكانيات وزارته على مايوليه من اهتمام للثقافة ولقطاع الثقافة كتراث حضاري وثقافي يجسد الإنسية المغربية المغربية عموما.

ولأدل على ذلك أنه باشر نوعا جديدا من الإعتناء بالثقافة عن طريق مبادرات قام بها أخيرا عن القيام بشراكة مع الجماعات المحلية بمدينة مكناس وتحسيس جميع فعاليات المجتمع المدني بعقد اجتماع موسع مع المنتخبين والمديرين بنفس المدينة خلال شهر غشت لتدعيم قطاع الثقافة.

وعليه فإني أؤكد لكم هنا، السيد الوزير، أن عملية الترميم إذا كانت إيجابية بالنسبة للمآثر التاريخية التي تزخر بها بلادنا في جميع المدن العتيقة فإنها تشهد على عظمة هذا البلد وعظمة تاريخه وإنجازات ملوكه.

إلا أننا نريد منكم رغم محدودية إمكانياتكم أن تعملوا على إدماج تلك المآثر التاريخية وتوظيفها وإدماجها في محيطها لتلعب دورا طلائعيا ولتكون الثقافة في خدمة الإقتصاد والتنمية والتشغيل والإعتناء بمعلمة تاريخية بمدينة مكناس التي هي مدينة مؤسسها المولى إسماعيل وهي "هري المنصور" التي تشهد على عظمة تلك المدينة والتي يزيد تاريخها على سبعة قرون خلت وذلك عن طريق شراكة مع عدة فعاليات محلية من المجتمع المدني، وأننا لاننسى تافيلالت إلى جانب المدن الأخرى، "تافيلالت" مهد الدولة العلوية الشريفةالتي بها عدة قصور تشهد على عظمة الملوك العلويين ومنها أذكر على سبيل المثال لا الحصر قصر الفضا التي صرفت عليها أموال هامة ولكنه الآن دخل طي النسيان وهو يتلاشى بدون أن يستغل لا من طرق وزارتكم ولا الجماعة المعنية ولا وزارة السياحة.

فنريد كذلك بهذه المناسبة أن تعطوا هذه المعلمة ماتستحقه من أهمية وأنها خاصة تستحق التدبير فقط، تدبير منشأة موجودة وجاهزة للإستعمال. وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

نمر الآن إلى قطاع الأوقاف الشؤون الإسلامية بسؤال حول الإيواء المختلط بالديار المقدسة المحترمين السيدين محمد المنصوري وعلي بوقدير فليتفضل السيد المنصوري.

* المستشار السيد محمد المنصوري :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

كتوطئة لسؤالي أشير، وهذه قناعة الحركة الوطنية الشعبية، إلى أنه من نافلة القول التذكير بالمجهودات التي بدلتها وتبدلها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في سبيل خدمة المرافق والمصالح الدينية.

ومايقوم به الأستاذ عبد الكبير العلوي المدغري منذ توليته مسؤولية الإشراف على هذه الوزارة من إجراءات تمور تفعيل دور الوزارة وتحسين أداء مردوديتها في كل الميادين التي تنسحب عليها مسؤوليتها ومنها ماتقوم به مشكورة من مجهودات لايمكن لأحد إنكارها في مجال تنظيم موسم الحج ومايتبع ذلك من خدمات تقدمها لصالح الحجاج المغاربة.

وتأسيسا على هذه القناعة وانطلاقا من العرفان بهذه الجهود، وإيمانا منا بما يتمتع به السيد الوزير من مؤهلات علمية معتبرة تشجيعا على تسليط الضوء عن ظاهرة أضحى الحجاج المغاربة يشكون منها وبخاصة النساء منهم، وهي ظاهرة، وفي الواقع ظاهرة تخدش الحياة والوقار، بفعل إقدام البعثة الإدارية المغربية التي تشرف عليها عمليا وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على إيواء الحجاج المغاربة بالديار المقدسة بشكل مختلط نساء ورجالا، مما يخلق نوعا من الإحراج لدى الحجاج.

مع العلم أنه بإمكان المشرفين والمنظمين أن يعملوا على التفريق بين الجنسين أثناء عملية الإيواء إنسجاما مع التعاليم الإسلامية الحنيفة.

ومن باب التذكير فالقرآن الكريم ينص صراحة على مبدأ التفريق بين الأخ والأخت الشقيقين في المضاجع، عند بلوغهما سن الرشد، "وفرقوا بينهم في المضاجع" صدق الله العظيم. فكيف الحال بحجاج بيت الله الحرام الذي لاتجمعهم سوى صلة الإسلام والوطن.

بإسم الحركة الوطنية الشعبية، نسائلكم السيد الوزير، هل سيتم مستقبلا تدارك هذه الإشكالية؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

* السيد عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية المستشارين المحترمين السيدين محمد المنصوري وعلي بوقدير على هذا السؤال وأؤكد لهما أنني متفق معهما كامل الإتفاق على مايحدثه السكن المختلط والمشترك في موسم الحج من حرج، أقول أنه حرج كبير لعدد من الحجاج، والبعثة الإدارية تسعى جاهدة للتغلب على هذا المشكل.

والمشكل في الواقع يخلقه سبب موضوعي وسبب بشري، السبب الموضوعي هو أننا في موسم الحج لانكتري بيتا لكل حاج بل نكتري بيتا لمجموعة من الحجاج، هذا هو الوضع في العمارات، وهنا يأتي العنصر البشري وهو أن الحجاج غالبا مايتشبثون بسكنى أزواجهم معهم، وهناك حجاج لايقبلون بأي وجه أن تنفصل عنهم أزواجهم. ولكن مع ذلك سنبدل في المستقبل مجهودا أكثر لإقناع الحجاج بالتفريق بين الرجال والنساء في السكنى.

إلا أنه من الواجب أن نلاحظ أن هذا المشكل إذا كان حادا في العمارات فإنه في أيام التروية وعرفات والتشريق عندما يسكن الحجاج في الخيام يكون المشكل أخف حدة، لأن الحجاج غالبا مايكون عندهم أستعداد كامل للإنفصال عن النساء.

وأيضا هناك مشكل مادي آقتصادي، وهو أننا إذا حاولنا أن نسكن حاجا أو أسرة معينة في غرفة خاصة فإن هذا سيرفع من تكاليف الحج وبطبيعة الحال الحجاج المغاربة لاطاقة لهم ببعض التكاليف التي سيتطلبها إسكان كل حاج مع زوجته في بيت مستقل.

ولكن هذه الصعوبات إذ كنا ندركها فإننا في نفس الوقت نسعى جاهدين للتغلب عليها وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

في إطار التعقيب تفضلوا..

* السيد المستشار علي بوقدير :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في إطار التعقيب أريد فقط أن أشكر السيد الوزير على صراحته وأضيف بأن تقتنا في نزاهته وتعامله بكل موضوعية مع القضايا التي تطرح عليه هي التي دفعتنا الآن ونطلب المزيد من الإعتناء بحجاجنا ونحن على ثقة بأن طلبنا سيجد آذنا صاغية، وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن والمواطنين، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

السؤال الموالي في نفس يتعلق بالوضعية لأئمة المساجد تقدم به المستشار المحترم السيد أحمد السنيتي فليتفضل السيد المستشار لطرح سؤاله.

* المستشار السيد أحمد السنيتي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المنحترمين،

سؤالي موجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المحترمة حول الوضعية المادية لأئمة المساجد.

تعيش أوساط أئمة المساجد ببلادنا وضعية أجتماعية لاتبعث عن الإرتياح لذلك أضحى ضروريا إيلاءه عناية خاصة والتفكير بجدية ومسؤولية في تحسين وضعيتهم المالية والإجتماعية بحيث أن المساجد التي تتوفر على مداخيل مهمة أئمتها في وضعية لابأس بها نساعدهم على القيام بواجبهم في أحسن الظروف في حين أن المساجد غير المتوفرة على مؤهلات وإمكانيات مالية نجد أئمتها يعيشون ظروفا

آجتماعية قاسية وخاصة في المناطق النائية والبوادي والقرى.

وفي هذا الإطار نطرح عليكم السيد الوزير، السؤال التالي : ماهي الإجراءات العملية المزمع آتخاذها لتحسين الوضعية المالية والإجتماعية لجميع أئمة المساجد ببلادنا وفق الدور الديني والروحي الذي يقومون به؟ وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة السيد الوزير المحترم.

* السيد وزير الأوقاف الشؤون الإسلامية :

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية المستشار المحترم السيد أحمد السنيتي على عنايته بوضعية المقيمين على بيوت الله وعلى طرحه لهذا السؤال وأؤكد أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تجعل من أولوياتها العناية بوضعية القيمين الدينيين.

وكنا بدلنا في السنوات الماضية جهودا كبيرة لتحسين وضعية هؤلاء القيمين الدينيين منذ سنة 84 حيث كانت الزيادة في أجورهم تتراوح بين 10% و 30% وفي 86 مابين 10% و 70% وفي 87 مابين 10% و 70% . وفي سنة 90 كانت الزيادة بنسبة 100% وفي خلال سنة 97 كانت زيادة بنسبة 25%.

لكن نظرا للوضعية المتردية لهؤلاء القيمين الدينيين هذه الزيادات كلها لم تفلح في تحسين الوضع، ولذلك تقدمنا في هذه السنة بآقتراحين أمام الحكومة الإقتراح الأول وهو أن تخصص آعتمادات من الميزانية العامة لدعم ميزانية الأوقاف وتمكينها من تحسين وضعية القيمين الدينيين، الإقتراح الثاني وهو فرض رسم على المعتمدين يوضع في صندوق خاص يسمى صندوق دعم القيمين الدينيين والحكومة كانت آختارت هذا الإقتراح الثاني وجئنا إلى مجلس النواب ووضعنا الإختيارين من جديد، فلم نتشبث برسم العمرة. ووضعنا الإختيارين من جديد، قلنا إما أن مجلس النواب يقبل هذا الإقتراح الذي قبلته الحكومة وهو فرض رسم على العمرة وإما إذا لم يقبلوا أن يفرضوا تعديل على القانون المالي وتعطى الإعتمادات الكافية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

طرح إذاك في اللجنة المالية في مجلس النواب آقتراح تالث وهو إضافة 50 درهم على المائة درهم التي يؤديها جميع المسافرين عن خدمات المطار وتعتبر تلك الخمسون درهما هي مداخيل الصندوق الخاص بدعم القيمين الدينيين. لكن بقي هذا كله كلام في كلام، لم يؤخذ برسم العمرة ولم تفرض آعتمادات إضافية لوزارة كالأوقاف ولم يؤخذ بالإقتراح الثالث الخاص ب 50 درهم لدعم القيمين الدينيين.

فلا يمكن لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن تقوم بأي مجهود أكثر من هذا فيما يتعلق بدعم القيمين الدينيين، نحث في الوزارة كنا سلكنا سياسة تنمية الأوقاف لتمكننا من مداخيل كافية وهي التي آستطعنا بفضلها أن نحقق هذه الزيادات. ولكن اليوم لايمكننا أن نستخرج مداخيل أكثر من ... لأن الأملاك محدودة ولايمكن لك أن تخرج منها أكثر مما يخرج منها الآن.

فعلى كل حال الوضعية هي هذه والوضعية الآن لاتهم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لوحدها، هذه وضعية تحت مسؤولية الجميع لا الحكومة ولا مجلس النواب ولا مجلس المستشارين وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

* المستشار السيد أحمد السنيتي :

شكرا السيد الرئيس،

أشكرا السيد الوزير على جوابه الإيجابي غير أننا سمعناه يقول على أن الزيادة وقعت سنين وأعوام وكل سنة يزيدون في الأجور مع العلم السيد الوزير، أنه عندما نسأل أحد الفقهاء أو شخص آخر يقول لك أنني أتقاضى 300 درهم أو 400 درهم، والعالي في هؤلاء يتقاضى 1000 درهم، ونتأسف لهذا حقيقة الذي مازلنا لم نصل إلى ..... فكيف يعقل السيد الوزير المحترم، على أن الإنسان في هذا العصر هذا مازال يشتغل ب 300 درهم طول الشهر وبكامله، وهناك من يتقاضى 500 درهم، ولهذا أظن السيد الوزير على أن هذا الراتب هزيل ونطلب من وزارتكم بأن تنظر بعين الرحمة وعين الإعتبار في هؤلاء الأئمة المساجد.

غير أننا نؤكد لكم أنه كان بالإمكان تخصيص غلاف مالي للأئمة والقيمين الدينيين في ميزانية (98-99) يحل مشاكلهم الإجتماعية لأن المسألة تتعلق بالأمن الديني والروحي للبلاد.

ومن جهة أخرى نعتقد أن وزارة الأوقاف والشؤون تتوفر إمكانات من شأنها أن تساهم لحل هذه الإشكالية وبصفة خاصة مع العالم القروي، إضافة بالطبع إلى مسألة ترميم المساجد وتجهيزها وبصفة خاصة مسجد مركز موقريصات ومسجد دوار البريات بنفس الجماعة ومسجد دوار أسردون بنفس الجماعة ومسجد مركز زومي ومسجد مدينة وزان السيد الوزير الذي لم ينته العمل به ولازال السكان ينتظرون إتمام هذا المسجد.

ومن جهة أخرى نخبركم السيد الوزير، بأن هناك العديد من الأئمة والقيمين الدينيين في بعض المداشر والقرى لازالوا لم يتوصلوا بأي

صلة من وزراتكم، وعلى سبيل المثال لا الحصر القيميين الدينيين بمسجد بني أمحمد ومسجد بلوطة بجماعة بريكشة ومسجد غصن الزيتون بجماعة موقريصات التي قدمنا في شأنها طلبا للحصول على الصلة منذ مايقرب من 5 سنوات، ومسجد دوار هرارة بجماعة عين بيضة، وهذه النقطة بالذات نوليها أهمية خاصة ونتمنى أن تقوم الوزارة الوصية بواجبها الديني والوطني لحل الإشكاليات السالفة الذكر وكما يقول تعالى وهو أصدق القائلين، "وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون." صدق الله العظيم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

* السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية :

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان السيد المستشار المحترم يقول بأن هناك بعض القيمين الدينيين الذين يتقاضون 300 درهم و 500 درهم وهذا شيء مزري في نظره فأنا أقول له أن هناك من يتقاضى 20 درهم وليس 300 درهم. وهذا الذي يتقاضى 20 درهم عندما نزيده 100% تصبح 40 درهما، حقيقة اللازم هو أن الجميع يفكر في هذه الفئة بكل مافيه من إيمان وإسلام ويتعاون الجميع على إيجاد حلول لتحسين وضعيتهم لأنهم يخدموننا خدمة لاتقدر. شكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

ننتقل إلى قطاع البريد وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الشنينة لطرح سؤاله حول تجديد العديد من المحطات الهاتفية فليتفضل السيد المستشار المحترم لبسط سؤاله.

* المستشار السيد محمد الشنينة :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمون،

لايجادل أحد في كون خدمات الهاتف بدرجة الحياة اليومية وعليه سيوجب العمل دائما على صيانة هذه الخدمات وتقويتها غير أن الملاحظ على الخطوط الهاتفية في العديد من ربوع بلادنا وعلى العكس من ذلك فالعديد من الشبكات القديمة أصبحت في حاجة ماسة إلى التجديد وإلى العمل على صيانتها على الأقل وفي هذا الإطار نسوق مثال من بلدية دار الكداري والتي تضم جماعة الرميلة القروية و 160 مشارك ومقر بلدية ومقر قيادة ،معمل قصب السكر ووحدات إنتاجية وخدمات أخرى حيث أن الخطوط بهذه المنطقة تتعرض لانقطاعات متعددة وهو يؤدي إلى إضرارات بالمصالح المذكورة.

لذا السيد الوزير، هل تفكرون في تجديد المركز الهاتفي بدار الكداري وتوفير خدمات الهاتف المتنقل؟ وهل تنوي وزارتكم القيام بتجديد العديد من المحطات القديمة؟ والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد العربي عجول، كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية الجديدة :

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أولا أتوجه بالشكر إلى السيد المستشار المحترم الحاج محمد عن سؤاله المتعلق بالانقطاعات المتكررة في الهاتف بسبب مايعتبره تقادم في التجهيزات وعدم الصيانة.

أولا، الإنقطاعات لاتعود لتقادم التجهيزات وعدم الصيانة بل أغلبية محطات الهاتف المتواجد بالمناطق القروية متوفرة على تجهيزات ذات تكنولوجيا متطورة فهي ذات أفضل وأضمن، وإنما أسباب الإنقطاعات في الحقيقة التي نشهدها في بعض الأحيان ترجع إلى تعرض التجهيزات لحوادث طارئة أولا، الإنقطاع الكهربائي وبعض الأحيان سرقة وإتلاف اللوائح الشمسية، قطع الأسلاك بسبب حمولة الشاحنات وبعض الأحيان كذلك أضطربات في أحوال الطقس.

أما فيما يخص التجهيزات الهاتفية وبدار الكداري الموضوع مثلا جاء في سؤالكم، تتوفر الشبكة الهاتفية بهذه المنطقة على مقسمين تبلغ سعتهما 200 خط، وقد شرع في آستغلالهما آبتداء من مارس 1995. أما عن عدد المشاركين فيها فهو يصل إلى 151 مشترك. كما أن هذه الشبكة مرتبطة بشبكة سيدي يحيى الغرب، وذلك بآرتباط كذلك بالرميلة ودار العسلوجي عبر حبلين هوائيين أقيما عام 1996.

أما فيما يخص إحداث وكالة تجارية في هذه المنطقة فإن ضعف عدد المشتركين الحاليين لايبرر إحداث وكذا تجهيز وكالة تجارية. وشكرا لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد محمد الشنينة :

السيد الرئيس،

بلادنا فيها القصب وفيها الكاليبتوس وهم يمرون لنا خط، عندما تمر شاحنة محملة بالقصب أو كذا.. فهي تقطع الخط الهاتفي ونبقى نحن هناك لمدة أسبوع بدون خط ولاشغل ولاأي شيء. فنطلب من

السيد الوزير أن يمر هذا الخط الهاتفي تحت الأرض وليس في الهواء ولو كان لمترين أو أربعة أمتار عند عبوره للمرات لأن لاتقطعه الشاحنات. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

ننتقل الآن إلى قطاع السياحة بسؤال حول وضعية الأساتذة التقنيين.... إذن أعتذر لأنني لا أرى السيد وزير التجهيز بيننا، فالسيد وزير النقل ينوب عن السيد وزير التجهيز، وهناك سؤال مرتبط بهذا القطاع والذي تقدم به السيد المستشار المحترم لمفضل بنعلوش حول الآثار الجانبية لسد الوحدة. فليتفضل السيد المستشار لبسط سؤاله.

* المستشار السيد لمفضل بنعلوش :

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

هذا السؤال كما هو يعني موجه إلى السيد وزير التجهيز ولكن مادامت الحكومة متضامنة فيما بينها فنحن نرحب بأي وزير يجيب عن هذا السؤال.

لقد تم تدشين سد الوحدة من طرف جلالة الملك في مارس 1997 بعد أن انتهت الأشغال المتعلقة بالموضوع، إلا أن مايمكن ملاحظته هو أن هناك تأخرا كبيرا في إنجاز باقي العمليات المرتبطة ببناء السد.

إذ أنه ولحدود طرح السؤال لم يتوصل المواطنون المنزوعة ملكية أراضيهم بمستحقاتهم عن الأرض وبحقوق السطحية.علما أن أن أراضيهم غمرت بالماء منذ شهر دجنبر 1996 فكان من الأجدر أن يمنح لهؤلاء تعويضا ماليا عن الإحتلال المؤقت في انتظار وحصولهم على التعويضات النهائية، الشيء الذي لم يحدث مع الأسف.

بالإضافة إلى أن بعض المسالك التي تم إنجاز دراسة بصددها لم تر النور لحد الساعة مما يسبب معاناة كبيرة للسكان المتضررين لذا أسائل السيد الوزير المحترم متنى سيتم تعويض جميع السكان المتضررين من جهة ومتى ستبدأ الوزارة في إنجاز المسالك لفك العزلة عن المواطنين من جهة ثانية؟ وشكرا مرة أخرى السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير النقل نيابة عن السيد وزير التجهيز.

* السيد مصطفى المنصوري وزير النقل والملاحة الجوية :

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أجيب نيابة عن السيد وزير التجهيز حول هذا السؤال، وأريد في البداية أن أشكر السيد بنعلوش على طرحه لهذا السؤال المهم.

في الحقيقة أن إنشاء كل منشأة هامة وعملاقة كسد الوحدة لها أنعكاسات إيجابية وأخر سلبية. فيما يخص النقطة الأولى التي ذكرها السيد المستشار المحترم وتهم تعويض الفلاحين أريد أن أخبر المجلس الموقر بأن فيما يخص الأراضي المنزوعة تم تقريبا في السنة المالية (1997-1998) أداء مبلغ 70 مليار سنتيم للناس الذين انتزعت منهم هذه الأراضي وعوضت 1350 عائلة تابعة لجماعات الزغيرة والمجاعرة وتروان وأونانة وتافرانت وكيسان ومولاي بوشتى وجزء من جماعة الوردزاغ. وبلغت نسبة الأداءات في إطار السنة المالية لسنة (97-98)، 96% يعني بقي مبلغ 4%، بحيث هناك بعض النزاعات، مبلغ 4% الذي مازال لم يؤد.

وسيتم تعويض باقي العائلات خلال هذه السنة المالية (1998-1999) وخصص لهذا التعويض 33 مليون درهم وسوف يهم جماعة تابودا وأجبارة وكلاز وقلعة بوقرا، وهذه الجماعات يهمهم إذن التعويض عن نزع الملكية.

كذلك فيما يخص هؤلاء السكان قد تم تعويضهم خلال سنة 1996 عن الأغراس والمنشآت السطحية قبل ترحيلهم وهنا تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من الملفات توجد فيها تعرضات تستوجب البث فيها من طرف القضاء.

أما فيما يخص النقطة الثانية للسيد المستشار المحترم والمتعلقة بالطرق والمسالك فلابد من الاشارة إلى أن مجهودات التي قامت بها الوزارة هي مجهودات هامة بحيث أن في إطار تجهيز هذا السد قامت الوزارة بإنجاز برنامج طموح يهم 300 كلم من المسالك والطرق المعبدة، بحيث أن من قبل كانت هناك سوى 80 كلم من هذه المسالك والطرق، 50 كلم معبدة و 30 كلم مسالك قروية.

إذن قامت الوزارة بتجهيز 300 كلم والآن هذه المسافة مستعملة وقد تجسدت كذلك هذه المجهودات بكيفية واضحة في أستغلال جميع الطرق الرئيسية للمرور قبل بداية ملء الحقينة.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن جميع الأشغال التي تهم القناطر المبرمجة قد تم إنجازها كليا حسب المواعيد المحددة بأستثناء قنطرة أولاي التي ستعوض القنطرة المستعملة حاليا.

وفيما يخص الآثار الجانبية لهذه المعلمة الكبيرة أريد أن أذكر كذلك أن إعادة بناء المنشآت الإجتماعية الموجودة حول الحقينة هناك 11 مدرسة التي كانت من قبل عوضت ب 21 مدرسة، كذلك كانت هناك بعض الأسواق التي بنيت من طرف وزارة التجهيز بكل من

جماعة كيسان والوردزاغ. وكذلك بني مسجدين وأضرحة بجماعة الزغيرة والوردزاغ، وأكثر كما قلت من قبل من 300 كلم عوض 50 كلم من قبل، وتم تزويد 11 مركز ودوار يبلغ عدد سكانه 9000 نسمة بالماء الصالح للشرب، وكذلك أنشئت بعض التجهيزات السكنية بتافرانت بلغت أزيد من 1000 سكن.

هذه السيدات والسادة المستشارين الآثار الجانبية لهذه المعلمة الكبيرة وأظن أن الآثار الجانبية هي أكثر إيجابية من السلبيات وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

تعقيب للسيد المستشار تفضلوا.

* المستشار السيد لمفضل بنعلوش :

شكرا للسيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

في تعقيبي على جواب السيد الوزير أذكره أولا بأن المواطنين من بينهم من لم يتوصل بمستحقاتهم منذ سنة 96 وليس أولئك الذين عندهم تعرضات، فيعني نسبة التعرضات لاتمثل إلى 5% هذا من جهة.

بالنسبة للمسالك كان بعض السادة النواب في البرلمان السابق ووجهوا السؤال لسلف السيد الوزير الحالي وأجاب على أن بعض المسالك قد أنجزت ومسلك قال على أن طوله 10 كلم والأشغال أنتهت به منذ شهر أبريل 1997، ومع الأسف الشديد هذا المسلك لم ير النور ولم تجربه أية أشغال هذا جواب أول.

بالنسبة للجواب الثاني قال السيد الوزير على أنه في تجزئة تافرانت بنيت 1000 مسكن وأنا أقول له لم يبن أي مسكن. فهنا كانت مؤسسة محاربة للسكن غير اللائق وكانت وضعت "يافطة" كبيرة جدا ومكتوب عليها أنه 1000 سكن ومن بعدما طلبوا من بعض المواطنين أن يؤدوا بعض الدفعات، لما قالوا أهم سيبدأون ب 100 دار ومن بعد قالوا لهم أنهم سيتركون لهم التراب فقط أي الأرض، والمواطنون لم يقبلوا هذا ولم تكن حتى دار واحدة إذن فأعتقد قبل أن تعطاكم المعطيات لابد من أن يتأكد منها الإنسان بشكل قيم.

ثم لماذا السؤال عندما قلت على أن أرض المواطنين غمرت منذ 96، لماذا لايعوضون هؤلاء حول الإحتلال المؤقت في سنة 96 عندنا في الجماعات المذكورة والتي لم تعوض المساحة المغمورة بالمياه هي ل 230 هكتار، وهذه 2300 هكتار في موسمين فلاحيين أثنين لم يتلق عنها المواطنين تعويضات الإحتلال المؤقت ولم يجدثوا أراضيهم، فلا هم حصلوا على أموالهم ولاهم حرثوا بلادهم.

أما فيما يخص الطرق فأعتقد أن الرقم الحقيقي ليس هو 300 كلم وإنما هو 212 كلم فقط. ولكن المسالك لم ينجز منها وبالخصوص جواب السيد وزير الأشغال العمومية السابق في فبراير أو مارس 97 قال على أنه كثير من المسالك أنجزت وهي لم تنجز وأستسمح مرة أخرى السيد الرئيس، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

* السيد وزير النقل والملاحة التجارية :

شكرا للسيد الوزير... السيد الرئيس ... العفو.

أريد أن أعقب على السيد المستشار المحترم بكلمة وجيزة حيث أريد أؤكد له بأن الوزارة كمؤسسة عندما تتعهد بخلق أو إنشاء بعض المرافق سوف تحقق ذلك.

من الممكن أن تكون هناك بعض المشاكل التقنية الطارئة وأن تؤخر الإنشاء ولكن فيما يخص برامج هذه الوزارة، فوزارة التجهيز برمجت 300 كلم وسوف تنجز 300 كلم ونفس الشيء فيما يخص التجهيزات الأخرى وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

قلت ننتقل إلى قطاع السياحة بسؤال حول وضعية الأساتذة التقنيين العاملين بمعاهد التكنولوجيا الفندقية تقدم به المستشاران المحترمان السيدان محمد أوشطو والسيد قاسم الغزوي فليتفضل أحد المستشارين.

* المستشار السيد محمد أوشطو :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المحترمون،

السؤال هو الوضعية الإدارية والمالية للأساتذة التقنيين العاملين بمعاهد التكنولوجيا الفندقية والسياحية ومراكز التأهيل الفندقي.

السيد الوزير،

يعتبر التكوين المهني والتعليم التقني وسيلة تربوية فعالة لضبط الطاقات البشرية وللنهوض بالرأس المال البشري إلى جانب كونه أداة تهدف الدولة من وراء إحداثها والعناية بها تحقيق تنمية شاملة تكون أنطلاقتها من تكوين يد عاملة مؤهلة وأطر كفأة قادرة على الإسراع بتحقيق نمو شامل وذلك طبقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

لكن رغم كل مانسمعه من آهتمام متزايد بالتكوين المهني الفندقي فهو لازال وللأسف الشديد يتخبط في مسائل كثيرة وتمس أساسا كل العاملين بهذا القطاع ولاسيما الأساتذة التقنيين أي أساتذة المطبخ والمطعم والإستقبال والذين لايستفيدون من التعويضات الممنوحة لنظرائهم بالقطاعات المماثلة.

لذا نستسمحكم السيد الوزير في السؤال التالي: لماذا لم تتم تسوية الوضعية الادارية والمالية للأساتذة التقنيين العاملين بالمعاهد الفندقية والسياحية وذلك بتمكينهم من التعويضات التقنية طبقا للنظام الأساسي لهيئة المكونين المشتركة بين الوزارات والصادرة بالجريدة الرسمية عدد 4050 بتاريخ 13 يونيو 1990 وذلك على غرارماهو معمول به في قطاعات مماثلة؟ وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد حسن الصبار وزير السياحة :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أولا كرد على السؤال الذي طرحه المستشارين المحترمين محمد أوشطو والسيد قاسم الغزوي، أريد أن أعبر عن مشاطرتي لأهمية التكوين الفندقي والسياحي حيث أنه يساهم في تنمية جودة السياحة.

ولأجيب عن السؤال حول التعويضات لابد من التوضيح لمجلسكم الموقر بعض العناصر التي أعتبرها أساسية: العنصر الأول وهو المرسوم الذي تمت الإشارة إليه من طرف السادة المستشارين هو المرسوم رقم (595/89/2) ل 25 ماى 1990 . وهذا المرسوم الذي لايدلي بتاتا بمنح تعويض عن التقنية، فالتعويضات الممنوحة في هذا النظام المنصوص عليه في الباب الثالث وبالتحديد في المواد 23 و 31 و32 هي التعويض عن التعليم والتعويض عن التأطير والتعويض عن الأعباء علما أنه لايمكن في أي حال من الأحوال الجمع بين هذه التعويضات وتعويضات آخرى كيفما كان نوعها، بأستثناء التعويضات العائلية والتعويضات عن الصوائر والتعويضات عن المهام وعلى الأعباء الإدارية وكذا التعويض عن السكن، وإذا آقتضى الحال التعويض عن الساعات الإضافية طبقا للمادة 34.

العنصر الثاني وهو أن الأطر التي هي تعمل بالقطاع ديال التكوين المهني والسياحي تخضع لنظامين خاصين هناك النظام الأول وهو النظام الخاص بموظفي وزارة السياحة، وهي أطر منصوص عليها في المرسوم (608/80/2) والتعويضات الممنوحة كذلك والمنصوص عليها في المرسوم طبقا لدرجات وسلاليم النظام الأساسي للوظيفة العمومية. ولايمكنها أن تستفيد من التعويضات الممنوحة لأطر تنتمي لهيئات أخرى أو لإنظمة أخرى.

وهنا لابد أن نشير بأن هذه الهيئة المكونة بمؤسسات التكوين سواء بما يتعلق بالمطبخ أو المطعم أو الإستقبال تنتمي إلى أطر النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة السياحة وكوننا في ظرف سنتين من بعد الباكلوريا في المعهد العالي الدولي للسياحة بالشعبة الخاصة للبيداغوجية ويبدأون بالدرجة التاسعة.

وهناك كذلك الإطار الثاني أو النظام الثاني الذي تخضع له وزارة السياحة وهو المرسوم الذي أشار له السادة المستشارين والذي يهم هيئة المكونين المشتركين بين الوزارات. وهنا لابد من أن نذكر أن وزارة السياحة لم تكن عندها الإمكانيات لتدمج هؤلاء الأطر، ولكن بفضل هذا المرسوم الذي صدر فالمادة أو الفصل 46 و47 تمكن من إدماجهم ابتداء من سنة 1994، بحيث أنه من قبل كان غير التعاقد مع الوزارة. وهذه الأطر كلها تستفيد من مقتضيات المرسوم وبالتعويضات إضافة إلى ذلك حتى تحسين الوضعية حيث أن أستاذ بالدرجة الثالثة للسلم 10 تتم ترقية فئة منهم عن طريق التقيد في جدول الترقي إلى درجة أستاذ من الدرجة الثانية السلم 11، من غير هذين المرسومين المطبقين فلا نتوفر على أي حل آخر وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى قطاع الصيد البحري وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين السيدين عبد الجبار بوملحة أو السيد بوشعيب الهيلالي.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

ظروف قاهرة في آخر لحظة حالت دون حضور كل من المستشارين السيدين بوشعيب الهيلالي وعبد الجبار بوملحة نلتمس تأجيل إلى أحد الجلسات اللاحقة ونستسمح للسيد الوزير وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد رئيس الفريق.

أعتذر للسيد الوزير وكنا نتمنى أن يكون التأجيل مسبقا ولكن أظن أن السيد الرئيس كان واضحا والظروف قاهرة فأستسمح.

إدماج حاملي بعض الشهادات في إطار المهندسين هو موضوع السؤال المرتبط بقطاع الوظيفة العمومية والذي تقدم به المستشار المحترم السيد ادريس مرون فليتفضل السيد المستشار ببسط سؤاله.

* المستشار السيد ادريس مرون :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس الحترم،

السيد الوزير،

بالطبع لايشرف أي أحد أن يستمر أعتصام حملة الشهادات العليا أمام البرلمان بعدما توبع أمام عدد من الوزارات مدة طويلة دون أن تحرك الحكومة ساكنا آتجاه هذا الوضع وهذا الإحتجاج بالطبع إننا نطالب بتوفير الشغل لجميع شرائح المجتمع ولايمكن إلا أن يكون هذا الأمر هاجسا الذي كل مواطن مغربي.

أما بالنسبة لحملة الشهادات العليا فإننا نعتبر أن كل يوم بطالة يعيشه الشباب هو بمثابة نزيف سيضر لامحالة بالمغرب والمغاربة على السواء وعلى الحكومة أن تضع كل الوسائل الضرورية لإيقافه في أستنفار وأستعجال كبيرين، ولكن علينا أن نضع كل إطار في خانته حتى لايزداد آختلاط الأمر على الجميع، فالطبيب له مقوماته والمهندس له مقوماته والفيزيائي والرياضي والبيولوجي لهم مقوماتهم أيضا ولايحق أبدا أن ندرج أحدا في مكان آخر كما هو حاصل في مختلف الإدارات. حيث أصبح منصب المهندس يعطي لحاملي الشهادات العليا للتكوين العام الجامعي.

سؤالي، ألا ترون، السيد الوزير، أن هذا الأمر سيجعل كل معطياتنا المتعلقة بالتأطير الهندسي خاطئة وأنه سيجعل تخطيطاتنا وإنجاز المشاريع ضعيفة، بل وأخطر من هذا، سيجعل كثيرا من الأطر منزوية في المصالح المعينة بها لاتفيد ولاتستفيد لعدم تلاءم مؤهلاتها الهائلة مع المحيط المهني التي وضعت فيه بالإضافة إلى تمييع وتشويه العمل الهندسي عامة؟

ونسائلكم أيضا، عما ستعملونه من أجل الحفاظ على مقومات مهنة المهندس وماهي الإجراءات المتخذة لرفع الحيف عن هذه الهيئة التي لحقها من جراء القانون الأساسي للمهندسين للسنة 85؟ وشكرا السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة السيد الوزيرالمحترم،

* السيد عزيزالحسين وزيرالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

بسم الله الرحمان الرخيم

السيدالرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار المحترم أدريس مرون على سؤاله هذا المتعلق في الواقع بأشياء كثيرة في نفس الوقت بالتشغيل، تشغيل حملة الشهادات ويجب أن يصدقني أنني أتجاوب معه لما يرفع صوته وينادي بتشغيل هؤلاء الشباب.

وفي مرحلة ثانية هو يتسائل عن وضعية المهندسين ويدافع عن فكرة تطابق التكوين بالمنصب الذي يجب أن يشغله كل مكون وبالتالي فالمهندس لايمكنه إلا أن يشغل منصبا يطابق تكوينه. هذا كله شيء منطقي لكن ماهو الواقع الذي يأتي به المرسوم رقم (668/88/2) المؤرخ ب 9 يناير 1985، وهو أنه يميز بين مهندس الدولة، بحيث مهندس الدولة لايمكن أن يدخلها إلا حامل شهادة، يجب أن تكون مطابقة للمواصفات التي تحددها لجنة وزارية يشارك فيها المهندسون العامون والمهندسون الرؤساء وبالتالي هؤلاء حريصون كل الحرص على أن يكون التكوين مطابقا للمنصب المطلوب.

فيما يخص مهندس التطبيق هذا حيث يدرج المرسوم المرونة فيقبل حملة الإجازة في العلوم كمهندسي تطبيق، أن يشغلوا مناصب مهندسي تطبيق، وهذا آستجابة للضغط الذي يكونه عدد حملة الإجازة في العلوم والذين لايجدون شغلا.

فأعتقد أن هناك هاجس التشغيل في هذه المرونة والمشرع يقدر أن هؤلاء الشباب حملة الإجازة في العلوم الذين سيوظفون بهذه الطريقة سيتلقون خلال عملهم تكوينا مكملا في إطار الخدمة كما يقول بذلك كل الوزراء في قطاعاتهم المختلفة وهذا هو المفروض.

إذن آنسجاما مع طلبكم ومع ندائكم بتشغيل الشباب، أعتقد، وبفعل أي شيء لإيقاف النزيف أعتقد أن هذه المرونة لن تضر كثيرا. هذا فضلا عن كون وزراة الوظيفة العمومية في إطار إعادة النظر الشاملة والمتكاملة المتعلقة بنظام التوظيف وبالوظيفة العمومية وفي آنتظار أن نتلقى نتائج الدراسة الخاصة بالوظيفة العمومية والأنظمة الخاصة. في آنتظار ذلك أعتقد لايمكن أن نجازف فنفعل أي شيء في هذا المجال بل ما نفعله هو أن نترك الباب مفتوحا على هذه المرونة حتى لانضر بهذه الفئة من الشباب الذين تحدثت عنهم.

هذا مالدي وأعتقد أننا منطقيين في هذا الموقف وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير المحترم،

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار.

* المستشار السيد ادريس مرون :

أعتقد نحن نعيش الخطر وأننا سنتابع السير فيه، فهذا مافهمت، وهو خطر مرة أخرى أدق ناقوس الخطر مرة أخرى. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة في إطار الرد للسيد الوزير.

* السيد وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

أحيتك بدون مزايدة وهذه طبيعتي. الخطر سيكون في أن نبقى نتزايدوا يجب أن نسمي المشكل بإسمه ونجد له جميعا الحل. فعلا هناك مشكل أبنائنا يجب أن نجد لهم حلا. والخطر في أن نبقى نتزايد فيما بيننا، والخطر هو أن لانأتي باقتراحات عملية فيما بيننا. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

فيما يخص السؤال المتعلق بوزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني توصلت بكتاب من طرف السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر السادة المستشارين أن السيد وزير التنمية الإجتماعية تعذر عليه حضور أشغال هذه الجلسة ويعتذر ويطلب إرجاء الجواب عن هذا السؤال إلى جلسة موالية طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وكذلك للأعراف المتداولة فيما يخص هذا الموضوع..... شكرا أظن بأن الطلب الذي تقدم به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان هو طلب مشروع وقانوني متضمن في المادة 300 من النظام الداخلي وقلت كذلك هناك أعراف، فقبل هذه الآونة هناك مستشار محترم طلب إرجاء سؤاله وتركنا الوزير ينتظر، فهذه المرة العكس، فأظن أن هذه أعراف متداولة وخصنا نقتدي بها.

شكرا للجميع على متابعتهم الجلسة ورفعت الجلسة ٪